

# تحرك عاجل

## حرمان طالب مسجون ظلماً من الحصول على ساق اصطناعية

لا يزال الطالب المصري عقبة حشاد محتجزاً منذ خمس سنوات وتسعة أشهر رهن الحبس الاحتياطي عقاباً على نشاط شقيقه في مجال حقوق الإنسان. وهو يقع في سجن العاشر من رمضان، حيث تواصل السلطات حرمانه من ساق اصطناعية يحتاجها ليتمكن من المشي دون مساعدة، فقد بُترت ساقه اليمنى من فوق الركبة منذ طفولته. ورغم شروع إدارة السجن في إجراءات تزويد عقبة حشاد بساق اصطناعية مناسبة في فبراير/شباط 2025، لم يحصل عليها حتى الآن. ينبغي للسلطات المصرية الإفراج عنه فوراً وبدون أي شرط أو قيد، حيث إن احتجازه مرتبط فقط بنشاط شقيقه في مجال حقوق الإنسان. وريثما يُفرج عنه، عليها أن توفر له ساقاً اصطناعية.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

النائب العام محمد شوقي عياد

مكتب النائب العام، مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: 4716 2577 202 +، تويتر/أكس: @EgyptianPPO

السيد المستشار، تحية طيبة وبعد،

أكتب لكم للإعراب عن قلقى البالغ إزاء الاحتجاز التعسفي المطول للطالب عقبة حشاد، الذي يبلغ من العمر 28 عاماً، والمحتجز منذ 20 مايو/أيار 2019 فقط بسبب نشاط شقيقه الحقوقي. وفي 20 فبراير/شباط 2024، أصدر قاضٍ قراراً بالإفراج عن عقبة حشاد، استناداً إلى أن مدة حبسه الاحتياطي على نمة القضية رقم 7769 لسنة 2019 نيابة أمن الدولة العليا قد تجاوزت مدة الحبس القصوى البالغة عامين بحسب القانون المصري. ومع ذلك، بدلاً من الإفراج عنه، أخفته قوات الأمن قسرياً من 22 فبراير/شباط إلى 2 مارس/آذار 2024. وُنقل إلى نيابة أمن الدولة العليا، حيث أمرت النيابة باحتجازه على نمة قضية جديدة برقم 3391 لسنة 2023 نيابة أمن الدولة العليا، على خلفية تهم زائفه مماثلة بالانضمام إلى جماعات إرهابية وتمويلها. وتستخدم السلطات هذه الممارسة القمعية، التي يُشار إليها عادةً باسم "التدوير"، بشكلٍ منهجٍ لتمديد احتجاز الأشخاص إلى أجل غير مسمى دون محاكمة، على نحوٍ يتجاوز مدة الحبس الاحتياطي القصوى البالغة عامين بحسب القانون.

المصري.

بُترت ساق عقبة حشاد اليمنى فوق الركبة إثر حادثٍ تعرض له في طفولته، ومنذ ذلك الحين يحتاج إلى ساق اصطناعية كي يتحرك دون مساعدة. وفي 4 يناير/كانون الثاني 2024، وفي أعقاب طلبات متكررة من أسرة عقبة حشاد وتحركاتٍ داعمة، وفرت له سلطات السجن ساقاً اصطناعية جديدة، بعد أن كسرت ساقه الاصطناعية القديمة في أغسطس/آب 2022. إلا أنها لم تكن قابلة للاستخدام، إذ كان مقاسها 40، في حين أن المقاس المناسب له هو 45. ووفقاً ل报告 طبي مستقل، أطّلعت عليه منظمة العفو الدولية، قد يتسبب استخدام الساق الجديدة في مضاعفات صحية أخرى، بما في ذلك مشكلات في العمود الفقري والحركة، إلى جانب تهيج الجلد والتسبيب في ندوب. وفي 10 يناير/كانون الثاني 2024، قدمت عائلة عقبة حشاد طلباً إلى النيابة العامة للسماح لطبيبي بزيارته وأخذ قياساته لتصميم ساق اصطناعية مناسبة له. وبعد مرور أكثر من عام، في 4 فبراير/شباط 2025، استدعت إدارة السجن والدة عقبة حشاد وطلبت منها إحضار ساقه الاصطناعية السابقة إلى السجن. وفي 6 فبراير/شباط، زاروا زنزانته لأخذ القياسات بهدف معلن هو تزويده بساق اصطناعية مناسبة. ولكن حتى لحظة كتابة هذه الرسالة، لم يلتقي عقبة حشاد ساقاً اصطناعية جديدة.

يعاني عقبة حشاد من تدهور شديد في صحته النفسية والجسدية، بعد ما يقرب من ست سنوات من الاحتجاز التعسفي في ظروف احتجاز غير إنسانية وقاسية. وبدون ساق اصطناعية، يواجه عقبة حشاد عوائق صحية وخيمة، إذ يعاني من آلامٍ حادة في الظهر ويجد صعوبة بالغة في الحركة. ووفقاً لأقاربها، فإن هذه الحالة تؤثر بشكل كبير على صحته النفسية.

نحثكم على أن تضمنوا الإفراج عن عقبة حشاد على الفور وبدون أي شرط أو قيد وإسقاط أي تهمة موجهة إليه؛ إذ أنه لا يُحتجز إلا عقاباً على النشاط النضالي الذي يمارسه شقيقه. وريثما يُفرج عنه، يجب أن يُمنح ساق اصطناعية مناسبة، وأن تُتاح له سبل الاتصال المنتظم بأسرته ومحاميه، وأن تُتوفر له الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك تلقيه الرعاية في مستشفيات خارج السجن، إذا اقتضت الضرورة، وأن تتماشى ظروف احتجازه مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

يُحتجز عقبة حشاد تعسفاً منذ خمسة أعوام وتسعه أشهر بدون محاكمة، فقط بسبب صلاته الأسرية، وعلى

وجه التحديد بسبب نشاط شقيقه عمرو حشاد في مجال حقوق الإنسان، وهو ناشط حقوقى غادر مصر في 2019. واستجوبت سلطات السجن عقبة حشاد مرات عديدة، كانت آخرها في أكتوبر/تشرين الأول 2023، بشأن عمل شقيقه في مجال حقوق الإنسان واتصالاته بأسرته في مصر. كما استجوبت عقبة بشأن ما إن كان قد أطلع شقيقه على أي معلومات حول ظروف سجنه. وكان شقيقه عمرو حشاد قد اعتُقل في 2014 على خلفية نشاطه في اتحاد الطلاب بجامعة أسيوط. وأصدرت المحكمة، بعد ذلك، حكمًا بسجن عمرو حشاد لمدة ثلاثة أعوام بعد أن أدانته بتهم الانضمام إلى جماعة إرهابية ومحاولة الإطاحة بالحكومة والتحريض على الناظهور. وواصل عمرو حشاد، من منفاه، توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري وأوضاع الاحتجاز القاسية واللامانسانية. وأحتجزت والدة عقبة حشاد أيضًا وأستجوبت لمدة تسع ساعات خلال زيارة لسجن شبين الكوم، حيثما كان يُحتجز عقبة وقتئذ، فيما يتعلّق بمنشور كتبه شقيقه عمرو على فيسبوك في ديسمبر/كانون الأول 2020 حول منع شقيقه من الحصول على ساقه الاصطناعية والمظالم التي تقاسيها أسرته.

ومنذ أغسطس/آب 2022، وفي انتهاءٍ صارخ لممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، تعرض عقبة حشاد حيث تحرمه سلطات السجن بقسوة من تلقي الرعاية الصحية الكافية وتوفير الساق الاصطناعية التي يحتاجها، ما تسبّب له بآلامٍ بدنية ومعاناة نفسية شديدة لأسباب تتضمّن اضطراره إلى الاعتماد على غيره من السجناء في تلبية أبسط احتياجاته. وفي 9 يناير/كانون الثاني 2024، نُقل عقبة حشاد إلى المحكمة بدون كرسي متحرك، مما اضطرّه إلى القفز على ساق واحدة، وأُجبر على الجلوس على الأرض أمام القاضي. وترفض سلطات السجن أيضًا توفير الرعاية الطبية المتخصصة له، والتي لا يتّسّنى له تلقيها داخل السجن، ما يثير المخاوف بشأن تعرّضه لإصابة مستديمة في عموده الفقري لا يمكن معالجتها، وفقًا لما ذكره أطباء مستقلون استشارهم أقاربه.

وفي 7 أغسطس/آب 2022، اتصل أقارب زميل عقبة حشاد في الزنزانة، بعد زيارتهم سجن وادي النطرون ذلك اليوم، بأسرة عقبة لإخبارها بأن ساقه الاصطناعية قد كسرت. وسارعت أسرته بالتوجه إلى السجن لأخذ الساق المكسورة، وأصلحتها في عيادة متخصصة، وهناك أشار طبيب ومهندس إلى ضرورة تبديلها. ولم تكن لدى الأسرة الإمكانيات المالية لتبدلها؛ وبالتالي، حاولت إصلاحها. وفي 9 أغسطس/آب 2022، عندما عاد ذووه إلى السجن ومعهم الساق الاصطناعية، أصرّت سلطات السجن على إجراء تفتيش شامل لها، وحاولت تفكيكها، وأخبرت الأسرة بأنها ستجري عمليات تفتيش أخرى لها. ويعاني عقبة حشاد من ألم شديد في ظهره؛ إذ كان يُرغم على النوم على أرض زنزانته في سجن وادي النطرون. وفي مارس/آذار 2024، وبعد مثوله أمام النيابة للاستجواب في القضية الجديدة رقم 3391 لسنة 2023 نيابة أمن الدولة العليا، نُقل عقبة حشاد إلى سجن العاشر من رمضان (قسم 2)، حيث لا يزال محتجزاً. وخلال زيارات العائلة، أخبر

عقبة حشاد أسرته أن ظروف الاحتجاز في سجن العاشر من رمضان (قسم 2) كانت أفضل من سجن وادي النطرون، بدون أن يذكر تفاصيل. وقد وثقت منظمة العفو الدولية [ظروف الاحتجاز القاسية وغير الإنسانية](#) في سجن العاشر من رمضان (قسم 6). وبحسب أقارب المحتجزين ومحاميهم، يُحرم جميع المحتجزين من ضوء الشمس، ولا يُسمح لهم بالتربيض اليومي سوى في داخل السجن. علاوةً على ذلك، وبعد إضراب بعض المحتجزين عن الطعام في يناير/كانون الثاني 2025، قامت السلطات بأعمال انتقامية شملت نقل ما لا يقل عن ثلاثة محتجزين إلى سجون سيئة السمعة تشتهر بظروف احتجازها القاسية، وذلك بعد مصادرتهم متعلقاتهم الشخصية.

وفي مايو/أيار 2019، اقتحم أفراد قطاع الأمن الوطني السكن الطلابي الذي كان يقيم به عقبة حشاد في جامعة مدينة السادات بمحافظة المنوفية، واعتقلوا جميع الأشخاص بدون إظهار أمر بالاعتقال. وأُفرج عن جميع الطلاب الآخرين في غضون أيام، باستثناء عقبة حشاد. وفي أعقاب اعتقاله تعسفاً، أخفته قوات الأمن لمدة 77 يوماً، وعرضته للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والتي تضمنت تعليقه من ذراعيه في السقف، وصعقه بالصدمات الكهربائية على أعضائه التناسلية والجذع المتبقى من ساقه المبتورة. وفي 1 أغسطس/آب 2019، أمر وكيل النيابة بحبسه الاحتياطي على ذمة التحقيقات في تهمتي "الانضمام إلى جماعة أسست خلافاً لأحكام القانون" و"المشاركة في مظاهرات بهدف إسقاط نظام الحكم". ومنذ ذلك الحين، استمر تمديد حبسه الاحتياطي، الذي كان قد تجاوز بكثير مدة العاينين التي يجيزها القانون المصري كحد أقصى للحبس الاحتياطي.

وبصفة مصر دولة طرف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يجب عليها الوفاء بالتزاماتها تجاه أن تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة، عند حرمانهم من الحرية، الضمانات المستحقة لهم، على قدم المساواة مع غيرهم، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تتيح لهم الترتيبات التيسيرية المعقولة والخدمات الصحية، وذلك تحديداً بسبب إعاقتهم.

**لغة المخاطبة المفضلة:** اللغة العربية أو الإنجليزية.

ويمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 18 أغسطس/آب 2025.  
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المنشادات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عقبة حشاد (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/7901/2024/ar>